



بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

۷۸۵۱

۳۹۱۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح تفسیر جامع الصلاة لله عز وجل
مؤلف: محمد بن محمد طبرستان
موضوع: فقه اسلامی

شماره ثبت کتاب: ۷۸۱۶۸
۳۹۸۱

۱۳۸۱

۳۴۴

بازرسی شد
۲۲ - ۲۶

۶۸۵-۶۸۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

كتاب مجمع على شرح كتاب الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
مؤلفه مخبر من طبرستان شرح كتاب الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
موضوع في نظم على بن محمد الجعفري

شماره ثبت کتاب

Y117A

258

۲۴

م

三

زیر

2

عنان

[illegible]

5

42

53

...

911

[illegible]

وقال لي على يد المولى **الحسين بن يوسف** عوام من الشياطين عصا مرقم القريض اعني الذين ركن
على قوام وعصاهم لمراتب السبع وكثيرهم اعلم **قال** ان يكون معي في عصا وذلك لان شرطه ان لا يهد
الخالج من ان يكون مشهورا معلوما صريحا لدعائه كما اسرنا الاخرين رسولنا ففعلنا رسولنا ففعلنا
استكونه فيها مطيع المطيع في رجاهاه الرجاهاه كما نكوت دوى او ضننا كما نكر في قوله ولي الاله
كالانبياء واما الاشهر فيمن المطيع في رجاهاه لعنه وذكره مولانا في قوله حكاي عن امرائه عن ربه
اني ضعتها اني اوكونه معلوما في علم الخلق قوله فله اليرم احل لكم ونيكم وكذا ركك لانه يذكرك
فصلناه في رضاء السمين بنيه **الحسين بن يوسف** قال في جود لربنا **الحسين بن يوسف** قال في جود لربنا
على شرح بعض الحقائق في توضيح المقترع راعيا اخره ضارح التوفيق بمن ارادوا من طين وافر جيع الى ذلك
المرفوع **الحسين بن يوسف** قال في بعضه البياض الحلي هذا المجدد في كل ذلك جميع ذلك انتهى

اذعاناً بقوله لا النسبة لشيء متصفاً ولا مقصوراً والتعريف في ان كان من الجوز المنقضية شيئاً والا فزاد القول
لم يكن مطابقاً للواقع لشيء محلا لكان كان مطابقاً للواقع ان كان ناشئاً من جهة الزوال لا من جهة
بقاءه ولا تعقيداً وقضيه عنه بتناقض النفس بالضرورة الاصلية من الشيء فيكون من منقولة الانتقال في
يعرف ما اذا قضى ممكن النفس قد عرفت بانها قد انشئت على ما هو به ممكن النفس الى ما عرفت
وعلى ان التعاريف والتعاريف في العلم هي في الانتقال وخبرها لانه ان كان منسباً الى جود المعلوم في الخارج
اذا اقتربت شيئاً متصفاً وتسمى شيئاً او متصفاً من جود المعلوم كالواشياء من حيثها ففقدت وتسمى انتقالها
اولا لكون هذا كما اذا عرفت ان اشياء المتعلق التي هي فلا كقولنا لان العلم بالشيء
الصور على ما قيل كما ذهب اليه البعض الكوسبي في التوجيه قال ولا يمكن العلم به من التصور التخيبي
انما يكون للكسبي ما ذكره في معنى التوليف تعريف بمحيط اللفظ الاشياء والديته تدل على ان اللفظ
وهذا لكون تعريف العلم لا في العلم لا في العلم ولا في العلم بل في العلم بغيره لانه ان التوليف معلوم في
على معلومة الاشياء وهو ان علمه غير ان يكون محقق على شيء من شئ من تلك الغير لا على معلومة حقيقة العلم
والموقوف على معلومة الغير وهو معلومة حقيقة العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم
حيث جعل المتعلق في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم
واعان والقابض ولكن يكون التعريف في علمه بسبب ايضا دون الجمع في ذلك من حكم من تصور الطرفين
الكلي كما ذهب اليه الخارازي ومن تبعه والحق في ذلك محال كما ذهب اليه الخارازي من غير ان يوجه احد
التصديق بغيره وحركته الخارازي فانها انما في تصور الطرفين بشرط التصديق على جهة على ما هو في
فعل ما يراه لانها انما في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم
الا زعان وانما الذي هو جود الاجزاء المنقضية بالانسيان في التخيبي والشيء الذي هو جود النفس في التخيبي
يرفع النسبة التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي
هو اتمام التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي في التخيبي
حكما وليس هناك فخر كسبها في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم لا في العلم

واقلهم العقربى ستة بدهيات وثمانيات وطرقات وحرجات حصصيات وثورات كاسح
 افرالك الت **قوله** كما انكسره الفقه حيث قالوا ليس كواحد من الصور المعتبرة بدهيات والاولا حشوا
 في دم شئ من الاشياء او انظر وكذا ذلك اختلاف الواقع والعيان والمصادفة ضرورة انما يخرج في فهم
 الكواشيء بالغير وفكر وليس كواحد من الصور المتصور في فكريا والا لدر او فلكه كل من الدور وال
 باطل المتدور فلا توفى الفنى على ان يتوقف عليه ما يترتب كايه الدور المخرج او برستين ودرات كل في
 الدور والمفرد كلاهما حالان وبالمثل فلا تستمر استحصارا لانها في دور مخرج وكواكب المظلمة
 او واحدة وفلكه على تقدير معهما انصبا يتصور استحصارا لا مورا لغير المتبديته لا يتصور بالغير والفكر
 يتحقق كذا النفس القوة الفنى في حقها البطن والاسطر من الدرع والدماغ من البدن وهو حادث بال
 فقاء يكون الفكرة ذاتها لكن كساب الامور الغير المتبديته لا يتصور في ان زمانها متبديته فيكون
 بعض الفهم من الاقاصم ايضا واما البطن فجميع غيبات الامور من الدور والفسل الصور المعتبرة في
 بدهيات وطرقي يكتب نظري كل واحد من بدهيات فلك الواحد لا من بدهيات الاخر فذلك من الدلائل
 التي تكثر ان يذكرها فاعلم عليها ذلك انما اجبنا الامور المتبديتها الى اوقافا له **قوله** اجماع الفقه
 النفس محال للمعلوم **الفصل في معرفة** هذا الفرق والفرق والامور المتبديتها النفس محال للمعلوم
 امور معلومة على ما ينبغي فيها بان يكون انفس قدما على النفس وهكذا ويكون العنصر مقدما على الكبري
 مع اجماعا وكذا الكبري في الشكل الاول وكذا رعايته يجب رعايته في الاشكال الباقية لتبادليها في المخرج
 هو المظهر في الترتيب المتعجب كترشي في ترتيبه وروفاصل كاشياء المقعدة وبعثت بطي عليها اسم واحد
 يكون لبعضها متبديتها لبعض البض من البض واما كذا انرا والامور الباقية لا مورا في الواحد لا في جميع المظهر كاش
 واما اعتبرست الامور لان ترتيبها انما يحصل من ضمن ضاعدها والامر بالمعلومة الصور كاش هذا الفصل
 تصور لانها لا تصدقها ايضا لانها اولها واهل ترتيبها او تقديرها اخر ذلك كاشا وكذا سافعا ونشر العنصر
 انصبا في غير العدول واما اعتبرست لم يلحق بها في الحكم لكانها لا يستعمل بالمعلوم وتخصيل انفس في صور المعلوم
 التقدير من ان يكون انصوبا او تصديقا فانفس يتصور كواحد من هذه من غير ذلك الواحد لا من اصل الاخر

[illegible]

و

5

4

二

محمّد

۱۰

2

تفسير

2

154

الحشم

[illegible]

3

مرتب
والا این مرتبه

۱۰

2

جمع

1

57

دولت

وتحت عمل على الأكبر وهو الشئ الثاني من الزيادة التي يكونان داخلين فيها كليهما وذلك ان
 في كلية مع ملاقاته لا صفرا لفعل بمعنى الا صفر على الا وسط اجمالا وكبر ما جئ به فلا وسط وهو
 على الاكبر اجمالا **قال** هو ايضا على سبيل منع الخلق في الزيادة التي ايضا على سبعين اجمالا في
 الاقتران قوله اما من عدم موضوعية الا وسط والامن موضوعية الا كبر **قال** وهذا على الاشكال
 اي من حيث الاشارة الى شرط التام مع هذا الشكل الاقتران كما وكذا وكذا شرط التام مع
 الشكل الثاني كما وكذا وكذا شرط التام مع هذا الشكل الرابع كما وكذا من قوله اما من عدم
 الا وسط مع ملاقاته لا صفرا لفعل او جعل على الا كبر يعني ان شرط الاقتران في اجمالا
 بالفضل وكما عليه الكبر في عدم كبره من قوله من عدم موضوعية الا وسط وهو اجمالا بالفضل
 مع ملاقاته لا صفرا لفعل وان الشكل الثاني شرط ايضا كما اجمالا للصغرى بالفضل فلا صفرا
 القدرتين من قوله من عدم موضوعية الا وسط وهو اجمالا بالفضل من قوله مع ملاقاته لا صفرا
 يعني هذا الا وسط على الا وسط اجمالا بالفضل وان الاقتران يستلزم الشكل الرابع شرط ايضا كما
 اجمالا بمقتضى ما او اجمالا كبرها وكما عليه الصغرى وكما على القدرتين على الكبرين من قوله من عدم
 موضوعية الا وسط والاكبر بالفضل من مجموع قوله مع ملاقاته لا صفرا لفعل او جعل على الا كبر في
 شرط التام مع جميع القدرتين الاولى للشكل الاول وعلى القدرتين الثانية للشكل الثاني والاقتران
 الستمين الشكل الرابع كما وكذا وذلك لان بقية الستمين الشكل الرابع داخل تحت عدم موضوعية الا
 واربعتين كالتامة داخل تحت مع ملاقاته لا صفرا لفعل واربعتين الستمين المذكورة داخل تحت او جعل
 على الاكبر الاول والثاني من الشكل الرابع من تلك الستمين داخل تحت مع ملاقاته لا صفرا لفعل
 او جعل على الاكبر وثبت شرط التام مع جميع المذكورات وبقية شرط التام مع الستمين
 وشراط جميع القدرتين الاولى للشكل الثاني وبقي قوله اما من عدم موضوعية الا كبر **قال**
 واعلم انه لا فضل ولا اكبر اجمالا مع ملاقاته لا صفرا فيكون اجمالا جهر وذلك لان الاول اكبر من
 عمل على الاكبر وبعدها دول من الاكبر الى الاصل ان الملاقات كما ينشئ العمل يشمل الوضع ايضا فيكون

5

محمّد

[illegible]

[illegible]

صحیح و یکن قبل حصوله الی الواحد کما فی عرشه و ثانیة و العشرین و نحو ذلك و التبعین اقام السلسلة
الفرع ثانی باعتبار ما بعد ذلك المربع المثلثی شکل لاقام الفاشة و الفاشة همان فردا و اول فرد و در مرتبه
دو کما بانها فی الشرح المذكور و طرح البیة **اولا** اصله و مقصده نحو هذا انسان و کما کان فی
انسان کان جودنا فیخرج مناجیوا و یجوز العکس اعنی کون الضعیف متصل و الکبری غیر متصل و کما
فیة الشكل الاول و شرح علیه **الاولی** فی **اولا** اصله و مقصده نحو هذا و دانما ان یکون العدد
زوجا او فردا دانما ان یکون زوجا او فردا و یجوز العکس الی اخرها قلنا **اولا** و مقصده
و مقصود کقولنا کما کان **اولا** ثانیة و فردا دانما ان یکون العدد زوجا او یکون فردا و یجوز
کما کان **اولا** ثانیة فانما ان یکون زوجا او فردا و یجوز العکس الی اخرها قلنا و اما حال ان الاقسام
الافترائیة الشریعة ثمانية یعتقد فی کل منها اشکال اربع و عشرة الیما یخرج هذا الاشکال الاربعة
کما فی اجملیات من غیره و فی شیء فی الاول کما یجاب الضعیف بالفعول کما فی الکبری و فی ثانیة
اختلفت مقتدیه فی کیف و کما فی الکبری لا غیر ذلك و كذلك حال التناجی فی الکبری و کما فی
کل منها و کذا الضایفة و کذا عدد و درودها الی الشكل الرابع فان تعدد ضروره مناجیة لانی عظم
الضروب الثلاثة الاخره بحسب التركيب السابعة و یجوز معتبر فی الشرطیات کما اشرنا الیه سابقا
و کیف انتقاد الاشکال الاربعة فیهان الاربعة فیکان لاقام الفعاضات من شرک المعتقدین
من فردا و یکن واحد لا وسط و دانما ان یکون محمول لا صغر و درودها الکبری او یجوز لهما او یجوز
لها او یضربا لا صغر و محمول لا کبری فالاول هو الاول و الثانی هو الثانی و الثالث هو الثالث
و الرابع هو الرابع کما یفنی فی بعض المقام **اولا** و شکلنا فی الی اخرها فخرج من الاقرانی بکلا
ضمیمه شرع فی الاستثنای و هو علی ما خرج فی النقصان یکون نتیجة او یقتضیانه کما رافیه و المذكور
من النسخة و یقتضیها اما مقتدیه من مقتدیه و یجوز و الا لزم اثبات التبعین و مقتدیه و مقتدیه
من مقتدیه مقتدیه الی غیرها و مقتدیه لیس لیس الی ان یکون غیرها من مقتدیه
احد یا غیره و الاخری و مقتدیه الی اثبات لاعدادها او فردا لیس و مقتدیه و الا و مقتدیه لیس و مقتدیه

[illegible][illegible]

34

[illegible]

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

2.

نوع وكقولنا انجبس ثابت للجوان وانجوان ثابت للسان وانما ثبت الثابت للنسبة
لذلك التثنية فكون انجبس ثانيا للسان والمان جهة المادة وكذا القضايا الغنية تمام
لكو حدوث حادث وكل حادث فله حدوث فاكحدث له حدوث وكذا دائما رغبة تمام
الغنية كقولنا انجبس ينفذ في الدين وكل وجود في الدين ويخرج من سنج ان انجبس عرض في
سجل الماطلة ان كان قابل للكم فيروسطا وكل للكم المتزينا لانه وان كان قابلا
للقياس فيزنا عيني في مخرج الشرحا قوله احوالها لعل ولا في الموضوعات والمبادي
والمسائل اما الموضع فقد عرفت بانه تعريف في المقدمات عند قوله وهو موضوع احوالها
احدا كبدن الانسان في علم الطب وكاعدو الحساب واما امر متعده ولا عين المتعده
في ملاحظ في سائر مباحث العلوم موضوعات يلاحظ فانما تشترك في الارتفاع الى موضوع
مجرد ولا كما ان يكون العلوم المتفرقة كلها واحدا واما المبادي فهي التي تتوقف عليها مسائل
العلم وهي ما انصورت واصدقها اما التصورات وهي التي لها المبادي الموضوعات
الموضوعات واخرها وقربايتها واوراها الذاتية اما التصديقات وهي التي لها المبادي
التصديقات هي مقدمات بحث فيها اي بدعيه وهي علومها متعارفها غير بحث فيها وغير
الى ذلك متعارفها فيقول المتصور ومقدمات الى آخره واما المسائل فهي المطالب التي هي
في العلم ولها موضوعات ومحولات منتزعة عنها بالتفصيل فيقول المتصور والمسائل هي قضايا
تطلب في العلم وموضوعاتها اما موضع العلم الى آخره قوله فلو كان المسائل هي نفس الموضوعات
المنزوعة لوجب عدسها موضوعات المسائل التي هي واما موضع العلم على هذه حاشا
انه غير من جواب الحق الدواني ان كون اجزاء العلوم اربعة ولها موضع العلم وانها
المبادي وثانها المسائل التي هي نفس المحولات واربعا موضوعات المسائل قوله وكلها
قد عرفت فاذا كنا نقول ان المبادي هي التي تتوقف عليها مسائل العلم اما انصورت
او تصديقات المتصورات هي حدود الموضوعات اقرانها وقربايتها واوراها اقرانها

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم يا من كل النطق عن ريدنا قص ضلنا عن قدرك التام وحرار الناطق
 صا على الكمال تطاير طالع افرار من الاعراض والاصول على خلقنا
 بالبرهان القاطع عن كلف الاستدلال والتشبه وعلى الذين هم قواين العدل المعجز
 الخلق والقواب وصفا موازين الشقوق فصل يقول المشرق للفيض الرحيم
 نظر على من جحد اجمالي اني كنز انما يتكلم بالبال ان كانك اسبح بانحاط الفاضل على كثر
 الكتب نبيا حاشيتا لثبته في المشرق الفاضل مولانا عبد الله البزدي طاب
 وحسن خواجه مع كمال لا خذل العروض مرضا عن سقائه اكمال وكنت اقدم على
 واخر اوتي من حيث ان فلا الصاعقة وعدم الاستطاعة مما يوترى الى عدم حسن
 الاكابر وعدم الكشنة راسا امكن في اكثر طباع المعاصر من محمد الانكشاف وادرك
 في اول المهلة الى الروايات بحمد ربه الطيبة بقائه وعدم شهده بل بعدم الانصاف
 وكانهم لم يسمعوا قال وفي دي كمال عليه سلام قد ملكك المتعال لا شطرا من قال
 وشطرا له قال ولا قال صاحب الاشرف ان العلم ليس نقضا على قول بعض الفقهاء

المكوت

المسكوت وينبع من العالمين بل هو العلم الذي هو لا فاقا لبيان ما هو على الطيفان
 مع ان الشهادة ينبغي والعلم ينبغي ومنها بول الجيد كما لا يخفى على من جره اليوم حجة
 فاما كثر انما يرى ان لا يزال سلطانه بالقبول والا فاضل كثر في نداء الجمل في
 ما قال من قال لا علم الا ان ما لم يمشك كم يمشك ما جود برورته وجود رعد ورعنا
 وبعينهم بين كنهه على كلام صدقته اربع معاني كما بيان ولكن لما امكن
 احباني وافرغ من خلق اخلا في فخره وفيه وانما بالثقة الملك العلم وطرح كنهه
 يدنا السهام طعن اغايل الا واما وجعله تحت مجلس من اجي انما رانها العلوم بعدا صارت
 منطلعت البعوض بتربية كانه الطلبة واعتزازهم بعدا كانت اذ في العيون فارتضوا
 حراسته قبله الاسلام صدقا ونقضا وفاق مخايج او اسبابا رانا انها لك فخر اسبينا
 اللامع من اواسع جوده نجوم العدل والافعال والطالع من طالع ما حبه شمس الشمس
 واجل ان لا ممن اجبت دون ابصار مداحة بحسنة ابصار الانام والحرية في انعام اخلا
 الجليل انعام الا واما واضع واضع الشريعة القومية وراس حرم الله المستصحب
 اخلا نظام الكنهها من حافظ طاب السر بعد البصائر واسطاد له عمله شروان ووجوه
 المستقيمة باسمه على صليها ان خلد الله ازا بعد الله الى اخر الزمان وحشر مع من كان
 في السر والعلن والمجران لقاءه بالاقبال بالنسب والاول فانا انما اشرع في المقصود
 بافانته مفيض الجود والوجود فاقول هو الله والاعلم على الاصح اعلم انهم اخلقوا في الخلق كماله
 وجوده محله اخر اسمها العيش عن اتميل بين شقة صارت علما بعلية ام هي علم للذرة
 المحفوفة بالاصالة وسندل على العلي وجوده مسما له وصف به ومنها انه لا ينجح الحق
 والاستعمال من اسم يجرى عليه معناه ولا يصلح للاستعمال على تعبروا لفظ اخلا له فهو
 اسم له بغيره وسما انه لو كان وصفا لم يكن بول لا اله الا الله وجوبه امثل لا اله الا
 الرحمن فان الصفة غنوم كل محمل للقدرة فلا يزم للموجود واورد على الوجه الثاني صاحب

الطيفان

الافعال كان المقدركم المحل فعل خاصا كما اذا قلت زيد على الفرس ومن العلف
 او في البصره كان المقدركم ركب ومعدود ومقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظرفا مستقرا لان
 معنى ذلك الفعل الخاص مستقر فيها ايضا وجازا زيدا للفعل العام توجه الاعراب فقط
 كان تقدير الافعال العامة مطروقا ضابطا اعتبره النحاة ومنه المستقر بما يتعلقه محذوف
 عام انتهى افاده والظن من حيث التحقيق انه محذوف وجه تسميته بالمستقر الوجه الثاني
 يمكن ان سبب التسمية المستقر ان كان الوجه الاول فلا وجه لجعل الطرف اذا كان متعلقا
 بمقدور فافترقا كما افاده السيد صاحبنا من انهم ذهبوا الى ان العامل المحذوف
 اذا كان خاصا يكون العلة مستقر في نفس العامل لانه الطرف فلا يكون الطرف محذوف
 الضمير فلا يكون مستقرا وكذا في الوجه الثاني لا اعتبار بمتعلقه بالاسم والعام لا يمكن ان
 محذوف واما في الوجه الثالث فاعلم انه وان كان قول السيد لا يتعلق الطرف بالمتعلق
 كان خاصا محذوف فاجب ان يكون الطرف يمكن ان يفتح ان العامل مستقر في وجه تسميته
 وعلية من السيد كما ان الحق ان خاص المحذوف اما ان يكون في العلة او يدونها والظاهر
 ان لا يفتح في العلة ولا في وجه تسميته ان المتعلق الخاص لا يخرج منه الا مع قيام دليل عليه فثبت
 الاول فان خاص المحذوف انفسه من العلة وما هو كذلك فلا يكون معنويا من نفس الطرف
 فلا يكون الطرف مستقرا فيكون المحذوف وجه التسمية وان عرفت كيف تم الكلام وان لم
 احسن اليه في فاعلم ان جمال العلماء اذا نظروا كلام السيد الشريف حيث قال ويظهر
 من كلامهم انهم لم يعرفوا الطرف المستقر لا متعلقه محذوف ومن كلام صاحب اللباب
 اعتبار كون متعلقه بالاسم والعام محذوف وكونه مقدرا لغيره ذكره لم يقرب وجوب محذوف
 والظاهر ان حقيقة السيد الشريف في اخره انما عساه بقاؤه فعل في الجملة كما انهم لا
 في بحث وقوعه محذوف فاجاب ان الطرف في مثل ليس مستقرا في معنى محذوف ثم نقل
 كلامه بسبب القول سابقا من انهم لم نقل كلام صاحب اللباب في بحث المحذوف فيكون

الافعال

اي فالطرف اذا كان العامل شيئا من خارج فعل او مفعلا مستقرا مستقرا
 والمصنوع محذوف غير مذكور في شرطه لانه ان المستقر لما يظن ان الجمع في المصنوع يكون
 المتعلق متصفا به وان يكون من الافعال العامة وان مقدار غير مذكور فاحترنا الاول
 عن مثل مرتب زيد فان المتعلق اخرج عن الطرف وبالتالي عن محذوف في الدار اني اكل
 عند الغربة وبالتالي المستقر محذوف حاصل في الدار فان الفعل العام فيه مذكور انما كان
 محاله ولا يمكن فيه لعدم كلامه في العلة على ان المستقر في المتعلق محذوف وان كان
 كيف وقد نقل بحسب الامثلة كلامه بسبب القول سابقا وان عرفت به وانت ترى ان صاحب
 اللباب وشا رده يدل على اعتبار تقدير انما صاحب الاستدلال وهو ان الفعل العام والخاص
 الكلام شارحه يدل بظاهره على جواز ذكر العام لكن فعل ذلك بداهة اعتقادها على المتنبه
 من ان افعال العموم اذا كان محذوف في المواضع الاربعه فهي واجبة الخذف وجوب
 وكونه مقدرا من الامور العامة فثبت من كلامه ان هذا اعتبارا وجوب الخذف في الامور
 الاربعه فاختار في الطرف المستقر كون من الامور العامة ومقدرا ولا يمكن ان يكون
 على ان لا يخرج خصا ليعرفه التأليف بالعام الملك للعلام قوله من كلامه في
 الافعال انما هو المستقر من المحمول والشوكة والكون والوجود والمستقر من التفسير
 من المصداق التي لا يخرج عنها فعل داخله افعال العموم قوله اما قد يمتنع عدم
 من التسمية والتقدير وذلك وجهه لان في صورة التسمية لا يحتاج الى التفسير بل يجب ان
 لا يفسر **قوله** وهذا المشاكلة للملك للعلام قوله من كلامه في
 وضع لاشارة الامور بمحمولها لا يفسر الى عدم وجوده وجوبه فيكون
 غيرت يدان في التفسير لعدم تنزه المحمول والمحمول في التفسير غير المتناهي في التنزه
 محذوف واذا تمهدنا فاقول الفرع في هذا المقام بان ان يذنبك واراد في هذا المعنى

العلية

ام الحجازي فالحق ان الموجود والمخارجي من معاني الكتاب هو التوشع وهو لا يوزان
 يكون شارا له بنه في هذا المقام لان النفس البشرية تنسب الكلام واما المعاني فالحق
 لها اصل لا لها صور عقلية واما اللفاظ فهي الحاشية موجبات حاشية الانسانية
 فانه بل هي محتملة الاجزاء في الوجه فلا يصح في معنا لاشارة اليه او حلا حضوره
 لفظا مجمعة ولا المعاني في الخارج وما لا يكتسب اسره كان يضع الدباجة قبل التصديق
 ضملا الى كل ما على معناه الحقيقي اعني الموجود والمخارجي لا يستقيم من حيث ان يحل للمعنى
 الخارج اعني لامر الرب في الذين المعدوم في الخارج ثم لا يعدم ثم الموجود والمخارج
 شهما على ظهوره وتوحيها للعلم في تحصيله وفي الامور المتساوية اللفاظ والمعاني وادرك
 على هذا المعنى وجه من الاولاد او اما ان ذلك لالفاظ مجمعة فلا لا سلم لزم محذوف في
 الخارج مجمع الاجزاء في كون الشيء مشارا اليه كما ان يكون محصور بعض الاجزاء كما هي
 في ذلك كما ذكره المحققون في وجه تسميته بذلك الذي هو البعد في قوله ذلك الكتاب
 لا ريب فيه من ان الكتاب هو اللفظ واللفظ اذا اطلق انفسه والمنفصل في حكم المتابع
 فظهر منه ان المحصور بعض الاجزاء كاف في كون الشيء مشارا اليه واجبة بان كانت
 المقدمة المحصورة او لا شك ان لاشارة الى المجموع المناقض حقيقة اذا كان المجموع
 محصورا مشا على ما سبق ولا ريب ان وجود الكل ثم والمحصل ان هذا يستعمل
 في معناه الحجازي قال **قوله** سئل عن موضع الدباجة قبل التصديق في مشارا اليه
 وضع قبل ان يضع الدباجة اذا كان بعد التصديق موجبه في الخارج فاحذر من ذلك
 اليه فيكون مستقرا في معناه الحقيقي اذا كان في قدر التصديق فلا يكون المشارا به محذوف
 حاضرا فيكون مستقرا في معناه الحجازي وجه التوقف ما رآه ان يريد من التصديق اللفظ
 او المعاني او التوشع وقد رآه الاول لا وجود له في جملة المعاني لا وجودها اصل
 والثالث لا يلي المقام لان النفس لا يفتقر الى تنسب الكلام وقد قيل في توجيه عدم كون

الافعال

حقيقه وجوده لا يفي المقام بذكره وحاشا لذكره كفا **قوله** لا لا وجوده ولا لفظا آه تعليل
 لقوله يا اشارة الى الرب الخاضعة للذهن وتقدر بوجه **قوله** على هذا فاقول
 احتراز عن عكسها لانه فانما عازية عن العلم باول المبدء والمعاد ولا اعتبار بكونها
 على نفع فاقول لا سلام ومن يذنبون من ذنب الى ان الحكم كافر لعدم سطر العكس
 منع نفع الاسلام ولم يتبرق ان عدم التمسك بامر الله عدم امره ووجهها اصل
 كما لا يخفى على ذي النور **قوله** ان كان لا سلام عبادا عن نفس الاعمال واعلم ان
 مقام تحفيزه لا اعلام ولم يكن في ذلك تعلقه بما قبله استيفاء اطراف الكلام ومحمد السلام ان
 الايمان في اللغة التصديق قال الله تعالى انت يؤمن بنا اي يصدق لنا واما في الشرع
 فقد اختلف في احوال مختلفة مجعها ان الايمان لا يخرج عن فعل القلب او يخرج فورا
 فعل القلب فقط اعني التصديق القلب مجع باجابه اليقين او فعل اللسان فقط او كلاهما
 معا او ضلعا مع سائر الجوارح فالاول ذنب لا شاعة واكثر علماءنا رضوا ان
 عليهم والثاني ذنب الكرامة والثالث ذنب المحل الطوبى ويسمى الى في حقيقة
 والرابع ذنب بالكلام وشاخي واصحاب الحديث والمعتزلة في ذنبه في حقيقة
 بعض المقام مقام اخر ولهم تحت حشر محمد الرابع مقتدة ومن ان نزاعهم في هذا فاقول
 الظاهر ان المقصود من فعل الفرع وجه الاقل ان يكون نزاعهم في صدق المؤمنين في
 على احكام الايمان ظاهره في الجوارح والاعمال وغيرها والله ان يكون نزاعهم في
 مصداق المؤمنين فيها فثبت وجوب الاعمال والثالث ان يكون نزاعهم في مصداق المؤمنين
 العرف العام والرابع ان يكون النزاع في صدق المؤمنين حقيقة الكامل فان كان النزاع
 الوجه الاول لا يخرج من مع قال بان الايمان محذور لا قرار بالسان او محذور الا في
 الذماء وجوب المتكلم والموارث وساد احكام الايمان بالاجماع والخبر وان كان
 النزاع في الوجه الثاني فالحق مع من قال بان الايمان محذور التصديق ولو فرضنا ان

الافعال

لا يقضي الا مجرد كون ذكر اربع المقاصد دون تقدير عليها فالقول بان لا يتجاوز النظر
واما ما ذكره بعض الناس من ان لا يلا ان يقترن تقدير العلم بها باستعانة في الترتيب
فمنع من البصيرة لان الاستعانة في الترتيب انما يكون على احد الوجهين اثنى كلام السيد
المحقق لا يخفى ان البصيرة لا يتبع بوجه من الارتباط على يد البصيرة حتى يرد عليه ان لا يلا
ليس امره بصيرة حتى يقتضي ان يتصور على فكره بل ان يتصور ان يلا البصيرة لما ربطها بالمقام
واضح فيها ونفس الطريق ليس من البصيرة بل من العلم بل من المعلوم باعتبار ما
الوقوف في الترتيب لا يرد على المقصد وبهذا الترتيب يقع العلم واما المذكورة في كلامه
ايضا وانما لو كانت قد علمت في قوله ما لا يتصور ان يتجاوز البصيرة من الترتيب في البصيرة
فان المقصد ايضا ارا من لا يرتبط بالوضع البصيرة ولكن لم يخذل هذا الترتيب وقدم فعل
كما ينبغي ان يرد عليه وما ذكره المصنف في ما افاده بعض الناس من ان المقصد ايضا
في الترتيب وجب الصلابة لا يوجب جبريل لما يرد عليه بوضوح القول بان ما افاده بعض
فاضل راجع الى البصيرة المستندة حال من يحصل لا يخذل الترتيب في ترتيب المستندة
ما افاده بعض الناس من ان المقصد ايضا ارا من لا يرتبط بالوضع البصيرة ولكن لم يخذل هذا الترتيب وقدم فعل
المعتمد احسن التفسير لبيان الايراد وما كان المقصد مستند العلم او مقصد كتابه
المذكور في المطول قال في المحل والاشكال الذي افاده في الفرق اثنى الصلابة
بوجه الفرق كما قصد السيد في حاشيته على المقصد وخذله في الترتيب في ترتيب المستندة
في هذا المقصد وما افاده بعض الناس من ان المقصد ايضا ارا من لا يرتبط بالوضع البصيرة
العلم فلا فاحش اختلاف فهم الوجه والدين والمكره في الوجه والدين لما روي ان العلم
لا يتصور في المحل بان لا يتصور من العلم والمعلوم لان لا يتصور في العلم من كون
سواء تصور على تصور غيره وان العلم كذلك لان العلم في العلم في العلم في العلم
وضعا في تعاقبه على ما افاده العلم لا يغير من الاضافة في العلم في العلم في العلم

نكر

عن كمال لا يضافه وقبل ان يمتنع ذات اضافة وتبر عليها ان يمتنع كجبان لا يعلم شي نفسه
اذ لا يتصور كمال اضافة وكما لا يتصور كمال اضافة كماله لا يمتنع كماله لا يمتنع كماله
بوجود الدين من كماله لا يتصور كماله لا يمتنع كماله لا يمتنع كماله لا يمتنع كماله
حصول الصورة في الدين بديته وانما قد حصل حصول الصورة بالبدنية ولا
والحاصل مع حصول الصورة في الدين بديته وانما قد حصل حصول الصورة بالبدنية ولا
واضافة تخصصه بين العلم والمعلوم فليس بغير العلم ان العلم هو الاول فيكون من
مقوله الكيف فغتره بالصورة كما حصل في العقل قال في العلم في العلم في العلم في العلم
من قول الانفعال فغتره بقول العقل الصورة كما حصل في العقل قال في العلم في العلم في العلم
الارث فيكون من قول لا يضافه فغتره بقول العقل في العقل قال في العلم في العلم في العلم
شرح المطالع والاصح هو المذهب لا يلا في المذهب المستند على علم في الصورة
يوصف بالمطابق كالمعلم والاضافة والافعال لا يوصفان بها انتهى والحاصل ان الفعل
ان العلم يوصف بالمطابق وعندها والصورة ايضا يوصف بها بخلاف الاضافة والافعال
فانه لا يمكن ان في ان يلا الاضافة بين الصورة والعلم مطابقة في نفس الامر لا
بغير الصورة وكذا في الافعال فليس ان العلم هو الصورة ومعلوم ان الصورة كيفية جارية
في الدين فيكون العلم من قول الكيف وبهذا الاستدلال على قياسهم يستدلون بالان
على المطالب كغيره وانما يستدلون به على ان المكان هو البعد او السطح فلا يرد ان
الاضافة للصورة بالمطابقة في العقل لا يلزم ان يكون العلم هو تلك الصورة لما عرفت
من لزوم وغاية ما يرد على كون العلم كفا شبيهة بصورة بين المجزئ وهو ان الحق في الحقيقة
ان كماله في الدين هو بديته لا يشبهه الا بديته فغتره في العلم في العلم في العلم في العلم
عند تصور ما افاده العلم في العلم من قول الكيف في العلم ان يكون بين المجزئ وبين كماله
كون جميع القولات في الدين بديته في العلم كفا في القول بان يكون بين المجزئ وبين كماله

المعتمد

في الخارج ان يكون لا موضوع لا يصح كون العلم كفا في سائر القولات وقد اضطر كلام
العلماء والاعلام في هذا المقام حتى انما لا يقولون انما عرفت العلم
مقوله الكيف مشاحه وطره ان يكون العلم كفا في سائر القولات
واحد في القولات وان كانت مستغنية عن العلم كفا في سائر القولات
وهناك كلمات اخرى مما عرفت في باب لا يلا في العلم في العلم في العلم في العلم
ويستدل بغير ما عرفت في باب لا يلا في العلم في العلم في العلم في العلم
على جميع ما عرفت في باب لا يلا في العلم في العلم في العلم في العلم
من الكلام وان لم يكن في المقام فاعلم ان العلم كفا في سائر القولات
بجمله صور الاشياء في القوي المذكورة في علمنا بالامور الخارجية وانما ان يكون كفا
لا يشبهه باضافته لعل كماله بديته او لا يشبهه باضافته لعل كماله بديته
في العالم بل من كماله بديته لعل كماله بديته في العالم بل من كماله بديته
بالحضري وبهذا في ان كماله بديته في القوي من كماله بديته في العلم في العلم في العلم
حضوره بغير غيره اقوى من كماله بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم
ان العلم الواجب بديته لا يشبهه بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم
ان الصورة كفا في سائر القولات وان كان كفا في سائر القولات
الشيء كفا في سائر القولات وان كان كفا في سائر القولات
حاشا لغيره بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
لا يكون بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
قد يكون بديته في ذات النفس المذكورة كفا في سائر القولات
حاشا لغيره بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
الباقي بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم

على تفصيله وعلم الكلمات بعضها بعضا وادعوت فاعلم فاعلم ان التعريف كفا
بده الاقسام هو ان العلم هو الصورة كفا في سائر القولات
الحضري والحضري والافعال كفا في سائر القولات
الواجب وغيره وقد عرفت في العلم كفا في سائر القولات
الاقتراح في العلم الواجب عن التعريف لان العلم كفا في سائر القولات
ويجوز بغيره بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
علم الواجب في العلم كفا في سائر القولات
يرتل في العلم كفا في سائر القولات
والعلم كفا في سائر القولات
فيه لا حضوره بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
والجزيات المجزئة والماديات النفس في سائر القولات
واخالفه بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
والجزيات المجزئة والماديات النفس في سائر القولات
الاخلاق كفا في سائر القولات
لا يشبهه بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
في الخارج كفا في سائر القولات
سمعت القاري فاعلم ان العلم كفا في سائر القولات
بالحضري وبهذا في ان كماله بديته في القوي من كماله بديته في العلم في العلم في العلم
حضوره بغير غيره اقوى من كماله بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم
ان العلم الواجب بديته لا يشبهه بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم
ان الصورة كفا في سائر القولات وان كان كفا في سائر القولات
الشيء كفا في سائر القولات وان كان كفا في سائر القولات
حاشا لغيره بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
لا يكون بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
قد يكون بديته في ذات النفس المذكورة كفا في سائر القولات
حاشا لغيره بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم
الباقي بديته لعل كماله بديته في العلم في العلم في العلم في العلم

نكر

منه في ضمن الكل يكون متاخرا وبناك جواب آخر وهو ان كفاية التسمية
فيكون بل المتعارف اول قد شتمت فيهم الاختلاف في ان الارادة بل هي شرط
في الدلالة ان لا يقرب بل العربية في الاشتراط ومن ذلك ان النسخ الرئس
وفها بعض المحققين بالقبول ونحو ذلك القول وما لو ان عدم الاشتراط في
بالصدق لان افعالهم بالوضع كمالا تحيل للفظ لفعل معناه اي تنقل من اللفظ اليه
سواء كان ذلك المفعول حرا او لا فظ ام لا فلا يكون ولا في المطابقة بغير الارادة
لان ارادة المتكلم في اللفظ تنسخ ودلا للفظ عليه معنى افعال في النسخ
منه اليه لعل بالوضع شي اخر وبها يكون بعيدا بل من وقت الاول على العربية
الدلالة على الارادة وتكون ايضا على العربية لان مجرد كذا الوضع كاذب في
الاشغال في نفس الدلالة في التحقيق ان المعبر عنه بل العربية لما كان الدلالة على المعنى
المراعى في قولنا تعرفنا الدلالة الدلالة في انقضاء اللفظ الى المعنى حيث
انه غرض في القول بان الارادة شرط في الدلالة في انقضاء اللفظ الى المعنى
كان المعبر عنه بطلان الدلالة في افعال الذين من اللفظ الى المعنى فلم ينظر في الارادة
في اللفظ المشترك اذا اطلق في الذين قد ساعدوا لعل بان وضع لعل في متعدد بغير
الاشغال في سائر فيكون والاشغال في احد منها مطابقة واما ارادة المتكلم فيوقف على
العربية وبها فحين ان يتوقف على العربية في الارادة بالدلالة واما على العربية
فان اعتبر في الدلالة واما ارادة في المشترك فيجوز في العربية فيكون الدلالة ايضا
موقوف على العربية فلا يكون لللفظ المشترك عند اطلاقه ولا على معنى من المعاني في بدون
قرينة فحين واذا وقف في مقام فاعلم انه اور على اهل العربية ان اللفظ اذا جعل
في جرة الموضوع له اولا زعمه فلا يعلما ليست تقتضيه ولا الزامية فان التفسير والاشغال
بما سبق في الالفاظ في الجوز والاشغال في الالفاظ في الموضوع له وفي المعنى

منه

بناك في الدلالة على انقضاء الدلالة في الالفاظ في الموضوع له وفي المعنى في الجوز
ولا في تمام المعنى اي على اللفظ وقد سنده وقاية الجواب اجاب عن المحققين في
في بعض المطابقة حيث قال في المحققين في كماله ان لا يقرب في التفسير والاشغال في
في الالفاظ بل في معنى في الجوز في التسمية في الوضع ولا شك ان الوضع في الالفاظ
مدخل في الدلالة الجارية على الجوز والاشغال في الالفاظ في الموضوع له في الجوز في
التفسير في ان في الجوز في الدلالة لا يمكن له القول في التفسير في الالفاظ في
لا يوجبه الا ان يقول ان التفسير عبارة عن قسم من وضع الكل والاشغال في
الاشغال في قسم المدرك في وضع اللفظ في الجوز او لا مع قرينة صار في رارة
المعنى لم يكن في الالفاظ في الالفاظ في الموضوع له في المعنى في الجوز في
ان الدلالة في الالفاظ في التفسير واحدة بالذات في الالفاظ في الالفاظ في
يتبع في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
اشغال في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
لا زعمه في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
حيث كمال لا يبعد المقام في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
والاشغال في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
المطابقة في التسمية في الوضع لا يقرب في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
مع قرينة صار في رارة المعنى في الموضوع له في الالفاظ في الالفاظ في
او لم يكن في الوضع في الجوز في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
اشغال في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
الارادة في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
للمعنى في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في

بل هو نقل عن معناه التركيب في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
على جرة المعنى في الجوز معناه في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
علم في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
في قسم من الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
الاشغال في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
بده الدلالة في الجوز في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
الشرط في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
وتبين في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
سواء في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
لصفا في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
ما يكون في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
وهذه الاجزاء ايضا في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
مبها في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
كان في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
الذين في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
لصفا في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
عان ولا في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
صادق في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
له في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
واعلم في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في

منه

منه

في الكليات في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
يستدل في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
فهم في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
والاشغال في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
في التفسير في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
لم يذكر في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
فان لم يعلم في الجوز في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
له وبيد في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
يكون هناك في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
مفاه في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
والاشغال في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
الكتب في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
فيما في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
انما في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
فرق في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
على جرة معناه في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
جزء معناه ولا في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
ولما في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
به في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في
على جرة المعنى في الالفاظ في التفسير في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في

منه

منه

منه

منه

منه

والفعل والصحيح والعوق يدل على الزمان حيثما وما تهما معا اذ لو كان الدال
على الزمان يولد فقط لوجب ان يدل على الزمان تلك الاسماء على الزمان كما كان
الذي هو وزن الزمان والامان وغير ذلك وليس كذلك ولو كان الدال هو المادة
لفظ لوجب ولا تعلقها ايضا على الزمان وليس كذلك فحين ان يكون الدال على الزمان
هو مجموع البنية والمادة بمعنى ان لكل واحد منهما مدخل في تلك الدلالة والفعل ايضا
كذلك يعني لمادة وصورة مدخل في الدلالة على الزمان اذ لو لم يكن له صورة فقط لزم ان
يدل عليه مجرد حيث وقع وان دل مباداة لزم ان يدل عليه زيد لان مادته ما وده
مجمول زادوا الفرق بين الاسم والفعل للمختصين راوان يفرق بينهما بقوله بان يكون
كلما تحقق له حاصله ان الفعل يدل على الزمان بهذين المادتين والصورة حيث قال
ان يكون تحققها في معنى مادة موضوع متصرف فيها ولا شك ان المتصرف مدخل في تحقيق
فذلك لا يكتفي دائما بكون الاسماء المذكورة وبالحجة الاسم والدال على الزمان في مادة
محمومة بكون الفعل فانه يدل عليه في معنى نوع المادة ولا يكتفي اسمي كلامه وبذلك الكلام
متبين واستنباط جديس الكتبة التي افاهاه الحق بقوله كلما تحقق حيث يعلم ان المعبر في
الفعل ان يكون بنية التركيبية بحيث كلما تحقق في مادة موضوع متصرف فيها
افادت الزمان ومعلوم ان البنية التركيبية في الزمان والفعل وانما لها ليست كذلك
فظهر الفرق فيما كان لا ينبغي ان يرادوا لخص طائفة انما يولد اخر من شل حق وجهاين
الاسماء الدال على الزمان ايضا والاعرف بين لان التوجيه باب بين وفعل عرض الحق
هو وضع ما يبرأ من اى ظاهر عبارة المصنف حيث يعلم منه ان البنية في الفعل مستقلة
الدلالة على الزمان بلا مدخلها في المادة بخلاف الاسماء الدال على الزمان لان الزمان
وغيره فانما هو عليه لا بنية فقط بل مع المادة وهذا ما قاله الكاتب وغيره في الفرق
بين هذه الاسماء والفعل واورده عليه ان الاسم ان البنية في الفعل مستقلة بذلك والا

كان

لكن لا نعلم ان يدل على مجرد حيث ايضا على الزمان وليس كذلك ولما راي المصنف هذا
اراد ان يفتي عنه بان البنية في الفعل ليست مستقلة بل هو قود على المادة الموضوعه
فيه فخرج مجرد حيث والاسماء الدال على الزمان ايضا لان مدلولها ايضا ليست مستقلة
فيها فلا حاجة في الفرق بين الاسماء الدال على الزمان والفعل لانها في الاسماء
الاسماء الدال على الكثرة في الفعل والدلالة على المادة في الموضوعه في الاسماء
كاشفها اولاً عن بعض المختصين فان هذه الاسماء قد خرجت باجبار وقد ان
يكون للمادة متصرف فيها عن بعض الفعل لا باعتبار هذا الدلالة الكثرة في الفعل
الفعل فاما في وقين بان لا يلحق هو احصاء كمال بل يترك للفرقة لا لا
كالاجبي ومحل الكلام هو انه قد حصل ان المعنى المحرف في معنى غير لفظ قصد بل انما لفظ
يكون مراداً لتعرف احوال غيره فان معنى من انما لفظ يكون وسبب الاستدلال
حال التبر والبعثرة واذا لم يكن مستقلاً بالمفهوم فلا يصلح ان يكلم عليه وبذلك حال
المعنى المطابق للفعل فان ضرب متلاشيل على حديث كالمقرب وعلى لغة مخصوصه بين
وبين فاعلم وهداة النسبة لظهوره لكونه لا لفظ حال القرب والفاعل في جميع القرب
وكذلك النسبة بمعنى غير مستقل بالمفهوم بل المقرب فقط معنى شغل وهو معنى التضمين
فهذا ما قبل ان الفعل يدل على معنى في نفسه بالنسبة الى المعنى التضمين لا المطابق لفت
ان معنى كل من الفعل والمحرف معنى غير مستقل بالمفهوم وغير لفظ بالذات لا يصح
عليه ولا يحكم به فلا يجوز الحكم بان معنى المحرف ومعنى الفعل محكوم عليه بجزئية او كماله
فما وضعنا لمعنى الاسم لاستقلاله بالمفهوم **قوله** فاما قيل فيه فانه الى انه
لا يلزم من تقسيم معظم المفرد الى هذه الاقسام تقسيم جميع افرادها اليها حتى يحرف في الفعل
ايضا لا ترى انما نقول ان المحرف انما انما ان وقرن ثم نقول ان المحرف انما انما
او ينبغي ولا يلزم من ذلك تقسيم القرب اليها **قوله** اجاب وجعل معناه في التغيير

قوله

قوله

القصدي المخصوصية عينه فلو كان هو نوعا المعنى العام كمرحل شاذ كما في اطلاقه على معناه العام
ولو حرة مع انه لو كان المعنى العام كان هذا مستقلاً في المعاني المجازية ويكون من الالفاظ المجزئة
من استعمالها في معناه الحقيقي فلا يحتاج القوم في الاستدلال الى مجرد معنى لفظ مجرد متعلقه في معناه
الحقيقي الى امتداد وده حتى هذا السيد وقد سأل الى ان اوضاع معنى الوضع تصور معانيها
وهو كل ما يراه مفرداً من ذلك لم يوضع لفظاً بل يراه على وضع بارز في جزماته الملموسة في
معنى هذا الكلام اجمالاً بوضع واحد لا يلزم الاشتراك لان الدلالة الوضع في المشترك لا لادان
يكون مقيدة ولا يلزم ان يكون الموضوع له عاماً لانه وضع لكل من خصوصيات كمال
البدئية فلا بد من اطلاقه من القصد الى خصوصية معينة هذا الكلام في هذا المقام قوله
فلا حاجة الى التفتيش بقوله وصفاً عامية ما يقدر على اجواب هذا الكلام هو انك لا
مستخدام في عبارة المقصود والمستخدام هو ان يراد باللفظ معنى وبغيره معنى آخر ويمكن
ان يقال انه اراد من المعنى في قوله ان استخدمنا الموضوع كتحققه في كل سماء الاشارة الى
في استخدام المعنى فيحتاج في افراد من تعرف العلم بقوله وصفاً يكون سماء الاشارة الى المعنى
خارج عن العلم ودخل في المتواضع لضرورة الاشارة بين الافراد المشار اليها
في معنى البدئية ولما قال المقصود ان كثره واورده في راجح الى المعنى فاراد من الظاهر
المستعمل فيه فدخل الحقيقة والمجازية اقسام المتكثرة المعنى فلا بد من دلالة ودلالة
ان اسما الاشارة على راي المقصود لما كان معناه الموضوع له واحد مدخل في تحديد
على قدر بارز الى المعنى الموضوع له ولما كان معناه كلياً يخرج عن تعرف العلم بقوله
شخصية اى جزمته فلا حاجة الى قوله وصفاً عاماً لكن ينبغي ان يفهم قوله شخصية راجح الى
المعنى فيكون المعنى في شخص المعنى الموضوع له فاحتمل ان الوضع في المعنى يخرج سماء الا
فلا حاجة الى قوله وصفاً عامياً مع ما سبق من بحث آخر في الاستخدام وانما عرف هذا ما علم
ان اسما الاشارة على راي السيد يكون داخل في متكررة المعنى مع انه عرفه في ليس شذ

لوضع قومه ترى من ظاهر عبارة المقصود لما في الاما ومن قويم الانفسية ولا غشية
جناك في معنى العلم واخرها فاجاب ان لما من الاما وهناك ليس هو الاما في
بل الوحدة فقال الى وحد معناه **قوله** على راي المصنف اعلم انهم اختلفوا في وضع
الاشارة فمنهم من المصنف الى ان الوضع والموضوع لكل جازي عامان ووجه
حاشية منه في التفتيش الى ان الوضع فيه وان كان عاماً لكن الموضوع له خاص
والفصل في التفتيش في التفتيش في الواجبات لا نقول لا ينبغي ان الوضع بين الوضع لا
من تصور معنى فان كان ذلك المعنى خاصاً كان الوضع خاصاً كخصوص القصد المتغير فيه
واذا كان ذلك المعنى المنطوق بالوضع عاماً كان الوضع عاماً لعدم التصور واذا
علت معنى كون الوضع عاماً وخاصاً فاعلم ان الوضع اذا تصور في خاصاً وضع
اللفظ بارزاً هذا المعنى الخاص كان الموضوع له خاصاً كما كان الوضع خاصاً كونه
مثلاً واذا تصور معنى عاماً ووضع اللفظ بارزاً ذلك المعنى العام كان الموضوع له
عاماً كما كان الوضع عاماً لعدم المعنى المتصرف الوضع لا لادان مثلاً واما في
معنى عاماً لكن لم يوضع اللفظ بارزاً ذلك المعنى العام بل وضع بارزاً جزمته الملموسة
سواء كانت جزمته معلومة اجمالاً لا اذ توجه الفعل بذلك المفهوم العام فخرج فيكون
الوضع عاماً لعدم المعنى المتصرف الوضع والموضوع له خاصاً كونه جزمته الملموسة
فكون المفهوم في غير لفظ قصد بل لكونه الدلالة جزمته واما كون الوضع كلياً
والوضع له عاماً فهو كما سبيل للفعل ليدل ان يخرج من حيث هو جزمته لا يصح
للفظ الكلي وبذلك الكلام محال في جميع اوجهه فاما في قوله فيقول ان المقصود
الى ان الوضع بين وضع سماء الاشارة في تصور جزمته كمالاً ويولد في تصور جزمته
اللفظ بارزاً ذلك المعنى الكلي فيكون الوضع والموضوع له في جزمته ولما راي السيد الحق ان
اللفظ هذا لا يطلع على خصوصيات فلا في هذا ويرادوا جزمته ليدل ليدل على اطلاقه

الفهم

والمعلوم انها ليست بمتحدة ولا بمتحدة ومما يكون هناك كذا من المتكثرة المتكثرة ولكلها
بينها كبريات **قوله** على تلك الافراد على المتكثرة متوالتا لكون افرادها في معناه
من التوالتا بمعنى التوالتا كالاتان فان صدق على زيد وعمر وعلى لقوة وليس بينهما
في الماهية لانهما متماثلان في القوة وقد يكون بالافتقار وليس في موضع حقيقة **قوله**
ان لقوة صدق **قوله** ان المتكثرة انشكك وجه اربعة من التفاوت والتفاوت في ال
وليت بان يكون عدلا لافرادا قديم على اخره صدق لكل والتفاوت في الاولوية
بان يكون صدق لبعض الافراد اول من صدق على اخره كذا في الوجود فان صدق على
العدل اوله واقدم بالنسبة لصدق على وجود المعلوم والتفاوت في الشدة والقوة
بان يكون صدق لكل على بعض الافراد استثنى من صدق على بعض افراد ذلك يكون
في الكيفيات كصدق البياض على باض الثلج فانه اشد من صدق على باض العاج
والتفاوت في الزاوية والفضاء وذلك يكون في الكليات كصدق العرج
على ذراعين فانه ازيد من صدق على ذراع واحد ولم يذكر المصنف الاخيرين اما لا يفتقر
التقسيم للشك لا استثناء اقسام التفاوت واما اذا خلا لها في الاولوية وتبعها
للاولوية حيث يشاء ويمكن ان يقي على هذا فيكون لقيمة الاولوية بحيث يتصل الاولوية ايضا
فان لا تقدم كان اوله ايضا فيبقى مع اعتبار الاولوية تحتها رالا ولية تحتها رالا ولية للام
ان يقي ان اعتبار الاولوية تحتها رالا ولية فان كل قدم اوله وليس كل اوله
اقدم الا ترى ان صدق البياض على باض الثلج اوله من باض العاج ولا اقدم
بينها **قوله** في تلك الاماكن المستثنى لان افرادها لما كان مختلفة متماثلة في معناه
مشترك ولما كان الموضوع له واحدا فيقوم انفرادها فيكون التسامع في باض الثلج
متساو فيكون تحتها **قوله** على كبرياتها المتكثرة هو وجه ما اشارت به على الجوابين
البحث السابق بان كتاب لا يستدعي جوارا من غير المعنى المعنى المتكثرة **قوله** على كبرياتها

الكل على

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قسم اه يعني ان المقسم هناك هو المفرد والمقسم بجان يكون مقسم في الاقسام
ان المفرد قسم من اللفظ الموضوع فالموضوع ما هو في تعريف المفرد والمفرد ما هو في
تعريف اقسامه فاللفظ المستعمل في معناه متكثرة الذي هو المقسم في هذا المقسم لان
كون موضوعا لواحد من تلك المعاني والاشياء عن كونه مفردا لان المفرد هو اللفظ
الموضوع فلا يكون المقسم بجان الاقسام **قوله** فان قلت لا يجب في كونه موضوعا
بان يكون موضوعا لواحد من تلك المعاني المستقلة هو وجه ما اشارت به على الجوابين
المعنى ولا يتصل فيه قلت هذا مبني على تجزئتها لاجزاء المتكثرة والمتكثرة وذلك
وان سلبنا جوارها فهو من المواردة فلا استثناء بها بل ولكن مسجل في جوارها
وهو ان سلبنا الاشارة على ابي المقسم لما كانت داخل في متحدة المعنى بحسب اصل
الوضع لكن لا يخفى ان المعاني المستقلة هي فيها كثيرة فكون داخل في مقسم المقسم لان
الاضاع مع انها ليست داخل في مقسم من الاقسام فانها ليست مشتركة لاشياء متعددة
الوضع في الاشتراك ولا تعدد هناك وليست داخل في حقيقة والمجاز لا يها
انما يتحققان بعد الاستعمال واللفظ قدر الاستعمال لا يصدق عليه حقيقة او
مجاز وغاية ما يمكن ان يقي انها داخل في المقول والتاقل هو العرف العام
ان ذلك بنا في ما قال به المقسم في كبريات من اساء الاشارة من الجوارات
المتركة حقيقة على انما نقول ان المقسم بجان المقول ان يكون اللفظ مستعمل
في معنيين ويكون موضوعا لواحد منها كونه مشتركة في الحقيقة صارا لاحد الموضوع
له متركا وليست اساء الاشارة على رايه مستعمل في معناه الموضوع له حتى يترتب
استعمله بغيره بحيث صار لا قدر متركا فكون مقولا وكما حصل انما ليست داخل في
من الاقسام المستقلة انما داخل في متحدة المعنى وان كانت المراد من المعنى المستعمل
فيه فار كتاب لا يستدعي جوارا من غير المعنى المعنى المتكثرة **قوله** على كبرياتها

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

التقدير كما نعت بغير ذلك وانما هو مبني على التجزؤ لا شك ان العقل لا يجوز صدق
مفهوم شخصي على غيره فلا يلزم للاختلاف **قوله** على ان المقسم بجان المقول ان يكون اللفظ مستعمل
في معنيين ويكون موضوعا لواحد منها كونه مشتركة في الحقيقة صارا لاحد الموضوع
له متركا وليست اساء الاشارة على رايه مستعمل في معناه الموضوع له حتى يترتب
استعمله بغيره بحيث صار لا قدر متركا فكون مقولا وكما حصل انما ليست داخل في
من الاقسام المستقلة انما داخل في متحدة المعنى وان كانت المراد من المعنى المستعمل
فيه فار كتاب لا يستدعي جوارا من غير المعنى المعنى المتكثرة **قوله** على كبرياتها

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

لذلك لفتي بالمتعلق بالماضي من عدمه واجبا واما سلبها عنه ليس واجب فيكون يمكن
 خاتما فليحتمل ان المتعلق بالماضي والمكن الخاص وهذا هو الامكان العام المقيد بكان لعدم
 وانما عرفنا هذا القول اذ المتعلق بالماضي لا يمكن ان لا يكون له العام المقيد بكان لا يوجد
 فيكون الواجب شيئا من المتعلق بكان لا يمكن له المقيد ولا محذور ولذا قال المتعلق بالماضي
 اي لم يتبع افراد في الخارج فيبقى سلب الوجود من افراده ليس بواجب كما هو شأن الامكان
 العام المقيد بكان لا يوجد ومنها كلامه في المعلق بالمقام **قال في النسخ**
 في النسخ ما صدر اما لا يتصل بالنسخة او بغيرها اي لا يتصل بالعلوم بمقتضى النظر
 بجزئيات من حيث خصوصياتها لا بتأثير متناهيته فلا يمكن حصرها وضبطها وايضا
 احوالها لا يتبع على طريقة واحدة بل يتغير بتغيرها على وجه يلحق الواقع وايضا
 ليس علمنا بها من حيث هي جزئية بقدرنا كما لا يمكن ان يكون العلم بالواقع كما في
 التقديرات البعيدة وذلك لان صور جزئياتها غير متميزة في الالها لا فيها فادق
 الالات زالت عنها الالات المتصلة بخصيصيات الجزئيات وليس علمنا من تلك
 المحيطة بملكا الى غاية حكمة في السقاة الكبرى الالهية اعني انها كما في الالهية
 متصفة بكل الالها التي فصلها واعلاها ما ارشدها من صورها في الموجودات او
 لها حتى صارت بذلك الاسماء كلها الموجودة كذات الالهية في البحث عن الالهية
 المحصورة واما الالهية في البحث عن ذات الالهية فمقتضى القول لفقاد الالهية
 مع انها جزئيات ليس في الحقيقة كغيرها من حيث انها جزئيات بل في البحث في حقيقة
 بحث عن الكليات المحصورة في أشخاص معينة فان قبل التغير وتداول الصورة من النفس
 انما يرجح في جزئيات المادّة واما الجزوات ذاتها وفعلها كقولها فلا تغير فيها
 ولا تدور عن النفس وتداول الالهية **قال في طرق لنا الى** اذراك خصوصيات
 بل نحن نذكرها بمقتضى ما عليه وهذا عذر عدم بحث الحكم عن الجزئيات واما المتعلق بالماضي

في عذر عدم بحثها ما مضى من ان المتعلق بالماضي من الكاس والمكتب ويجزئ
 حيث هو لا كاس ولا مكتب وان فرض ان جزئياتها واجبا لها في غير متحدة
 وان العلم بها مفيد وسلبي وهذا القدر كاف في عدم تعرضه لبيان ان السلب بين الجزئيات
 اوجب جزئي وكل مع احقق من عدم جزئيات السلب لا ريب فيها لان جزئياتها اما
 وان كز يد يد مثلا او متباينان كز يد وعرو والجزء والكل اما متباينان
 كز يد والفرد او يكون بينهما عموم وخصوص مطلق كز يد والاسنان فلهذا قال الكل
قال في كل كليتين التعميم يستلزم على لزوم كون قواعد المتعلق عليه قوله
 على شخص من افراد الكليتين في التعريف لبيان ان التعريف المشهور لا يتصور
 ان كليتين اذا لم يصدق عليهما شيئا متباينان فان ورد عليه بان الكليتين
 ولا يمكن ان لا يكونا لهما ايضا لا يصدقان على شيء في الخارج ولذا لا يمكن
 فان جعلنا متباينين فوجب ان يكون بينهما تقصضا متباين جزئي وهو لا يمكن لان
 الشيء والاسكان لهما نفسا واما وان لم يجعلنا متباينين فقد دخل في
 تعريفها ما ليس فيها واجيب بتخصيص التعريف بالكليات المتعادلة في النفس لا في
 شيء او اشياء او التي يمكن صدقها ككذلك وما دة النفس بجهان يكون
 هذا القبول وليس ككذلك فلا يجوز فلذلك عدل المحقق عن التعريف المذكور بان
 المتباينين ما لا يصدق شيء منها على شيء من افرادها لا في حقيقة هذا لا يكون
 الاشياء ولا يمكن والاصل في تعريف المتباينين بل يكون متباينين كان
 بين تعريفها تساويا فلا محذور ولا حاجة لتخصيص القاعدة مع اختلافها
 هذا لفتي بفتن **قال في بيان** مع اقل ان السلب لا يربط المذكورة كما يقتضيه
 كما بين المفردات واما حكمها ومضاهيها فيجعل يصدق صدقها وان على
 الانسان ان كك بقية الوجود والنفس ايضا والسلب المتعبه بين اعضاها وكذا

مفهوم

سبح

بين المطابقة والتعقّب والافرام من هذا القبيل فانه لا يتصور حمل القضايا على شيء اذا
 استعمل فيها الصدق بربا والتحقيق بكان متعلقا بكلمة في حق هذه القضية صادقة
 الالهية في حقيقة قضائيا ذاتها كذا صدق كل ج بصدق بعض **سبح** واما
 وانما كان معناه كالحق في نفس الامر متناول القضية لا في حقها بمعنى القضية
 الثانية **قال في وجوب كلفة موضوعها** الاخص وذلك لاننا قلنا ان التصديق بالكل
 في العوم المطلق يكون من جانب واحد وهو معلوم ان العام يصدق على جميع افرادها
 والا لم يكن عاما ولا عاكسا للكل كما تساوينا ههنا فالصدق بالكل انما يكون
 كان العام محمولا على الخاص والصدق بجزئية ما اذا كان الخاص محمولا على العام فلهذا
 المطابقة او اجتماع ومادة افران **قال في وجوب كلفة** وذلك لانه لما ثبت ان ليس في
 العوم من وجه التصديق بالكل من جانبها صلافة ذلك المفروض لو لم يكن بينهما تضاد
 اصلا لزم التساوي بالكل ههنا فليدرك ان يكون بينهما تضاد في جهة خصوصياتها
 ثمة احدهما التصديق بوجه جزئي والآخرين مادة افران بالكل بوجه جزئي من جهة
قال في من الجانبين قدق انه مستدرك لان التصديق بالكل لا يتبادر منه الكلفة
 من الجانبين وفيه ان التصديق بالكل قد يكون من الجانبين وقد يكون من جانب
 واحد كما سبق فلو لم يتصور لما فهم المعنى لما قيل في قوله التصديق بالكل لولم يذكره
 لما كان بلفظ قوله او من جانب بعض **قال في** كلفة كلفة تصديق عليه بعض الاخص
 صدق عليه بعض الاخص اذ لو صدق ففعل الاعمال على ما صدق عليه بعض الاخص لما
 تحقق معنى العوم اذ لو صدق بالاجوان على كل انسان فيكون كل انسان كذا
 فلا يكون اجوانا عسمة من الانسان ايضا العوم هو ان يشمل اجوانا على الانسان
 وغيره ولما لم يشمل العوم **قال في** لا بد من الاخر للجملة واما اصل ان السلب بين جزئيات
 هو ان يتعارف في اجزاء بان يحجب ان يصدق احدهما بدون الاخر مع قطع النظر عن كونه

تعارفها كلياً او جزئياً فان كان تعارفا كلياً فلا يكون بينهما تضاد في اصل وجودها
 الكل وان لم يكن تعارفا كلياً بان يكون بينهما تضاد في ايضا اي كما يكون بينهما
 تضاد في العوم فهو العوم من وجه فالسلب بين جزئياتها انما يحجب عن ضمن احد الجزئيات
 وبهذا سقط باقيل ان السلب بين جزئياتها لما كان صدق السلب بين الكليتين فليدرك
 اشخاص جعل السلب في الاربع وجوه السقوط ان المقصود في وجهه هو ضبط نوع
 السلب والبيان الجزئي ليس نوعا بغيره من السلب بل هو من نوعين منها
 فلا اشخاص قوله **وهي** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان
 مادة الاقراق **قال في** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان
 مادة الاقراق **قال في** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان
 اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان
 لما ثبت ان كل انسان حيوان وكذلك لا شيء من الانسان بالاجوان واللاحقوان
 اللاحقوان بدون السلب ههنا **قال في** فانه لما صدق بالكل العسمة واما اصل
 كان العسمة متباينان لا يصدق احدهما على الاخر فحين يصدق احدهما على
 الاخر ولا لزم ارتفاع التخصيص مثل الانسان والحيوان لما لم يصدق الانسان على
 فحين يصدق مع بعضه اعني الذي يتحققا للمضي لانه لا يصدق جواز ارتفاع التخصيص
 فصدق الانسان مع الآخر والآخر مع الانسان واما هو بعبارة عن صدق
 من التخصيص مع عين الآخر فصدق الانسان مع الآخر والآخر مع الانسان فصدق
 احد التخصيص اعني الانسان متبادر دون التخصيص الاخر اعني الآخر لصدق الانسان
 مع الآخر وصدق احد الكليتين بدون الاخر في الجملة متباين جزئيات ان بين التخصيص
 تباين جزئي **قال في** وهما **اللاحقوان** **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان **واللا** اللاحقوان
 لصدق كل لوجوده معدوم وكذا لا شيء من اللاحقوان لا يوجد لصدق كل لوجوده

مفهوم

المقول في تعريفه بصلح التعريف بغيره من الكليات فلا بد له من كليات
لكن انما يتبين في التعريف وانما في ان الكليات التي ليست لها افراد
ليست اجناسا بل هي باس بحر واصل من سائر الكليات انما هي كليات
التي لها افراد وبسبب نفس الافراد في الحقائق من جانب المصنف
ذكر الكليات بالافراد والتعريف بغيره كليات فظهر ان كل من كلياته وانما
تصدر من كلياتها وانما لا يكون لها في انما هي كليات في التعريف بغيره
التي يكون لها افراد وبسبب نفس الافراد في الحقائق من جانب المصنف
للقول على كثيرين بالحق الذي هو في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
من التناقض لان براد التعريف بغيره كليات لا يدل على ان كلياته كلياته
ان يكون عرضا عاما لها مع ان المصنف انما هو على اعرف به في الحقائق
فان قبل ان لا يكون لها افراد وبسبب نفس الافراد في الحقائق من جانب المصنف
فيكون لها افراد وبسبب نفس الافراد في الحقائق من جانب المصنف
على اكثر من كلياته وانما في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
كثير من متفقين في الحقيقة بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته
في التعريف بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
التعريف بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
معه وكرهه به بل انما هي كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
في جواب السؤال عن لانها في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
صرح في تعريفه بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
ذكر الكليات مستند كافي فاما هو في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
والقول على كثيرين بالحق الذي هو في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق

و

و

و

ع

على جميعه موجودة في الخارج وبهذا القول يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها
ايضا والطالب لهما في الشارحة للمصنف وانما هي كلياته كلياته في الحقائق
علم وجوده والطالب لهذا القول وانما هي كلياته كلياته في الحقائق
وقد صرح المصنف في الدلالة في حاشيته القديمة على ان الرسم على التعريف بغيره كلياته
عن ان الشارحة على سائر كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
ما هي كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
كما لا يخفى فاما هو في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
هذه بدله في جواب السؤال عن لانها في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
التاخر في حاشيته بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
اللغة وان كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
لان خصوصية المصنف في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
في معرفة تلك المصنف في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
يطلب مزيد من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
جواب ما هو لا من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
في بعض المصنف في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
المصنف في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
قوله المصنف في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
المحدود وليس من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
المقول في جواب السؤال عن لانها في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
عن السؤال بما هو في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق

بانه صادق على الصنف كالترك وعلى الشخص كذا اذا قلت الترك والعرض يقع
اكثر من اجواب وكذا اذا قلت ما زيد والعرض في كلياته كلياته في الحقائق
وعلى غيره كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
في التعريف بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
انما لا يكون له كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
ولما قلنا ان المصنف في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
لان التركيب من اجزاء في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
الحاشية في حاشيته بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
العلم ان في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
فليس المتأخرون في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
بما هو كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
فرض سمعت في حاشيته بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
عنوان في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
لانما ان النقطه تمام حقيقة افرا وانما في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
وانما في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
ان يكون تمام حقيقة بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
يكون افرا في حاشيته بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
بما هو كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق
للفرد حاشيته بغيره كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق من كلياته كلياته في الحقائق

و

و

و

و

ع

الخصي من الكمال وروى الحسن بن المراءى عن أبي شبيب هو الخمر الذي لا يكون مقولا
في جواب ما هو وجنس ليس بمنزلة كدراية في بعض النسخ من المصنف كلام الملح ولا يخلو فيه
لان الجنس ايضا بمنزلة الخمر كما لا يخفى على من ادرك في شدة واما حاصل ان ادراك بمنزلة
الخمر لا ينافي مع الفصل العبد وان ادراك بمنزلة الخمر فبذلك لا يخلو من وجوبه ولا يخلو
فاما لقول في جواب ان في كل طرفة الحاكم انهم اصطلاحا لانه لطلب حجة لا يكون
مقولا في جواب ما هو واحد ووجنس يقال ان في جواب ما هو فيجب احده ووجنس كلهما
بما هو ضروري وصف الخمر طريق الحق الطويته بالاعتقادية انما بعد استكمال كل منهما
الحاكمات فعمل مراده وروى ما وردنا عليه لان في ان ليس مراد الحاكم خروج
الجنس بقيد الخمر لانه اذا خرج بقيد عدم المقولة في جواب ما هو التقييد بالخمر لان
ما هو الواقع في نفس الامر لا يتردد فيخرج حينئذ اراد الحاكم انما استعمله في خارج
الاعتقادية لا بعد اعترافه ولكن لا يخفى انه يريد في التعريف انما في بعض النسخ
لان بعد الخمر الذي في قوله لا يخلو من وجوبه لا الفصل وبه المقتضية
على عدم جواز تركيب المبتدئين من شيئا من غير فصل ولا يخلو من وجوبه اي بتأنيده
من حيث دخول كنهه ووجنس ولا يخلو من وجوبه اي بتأنيده لان ادراك لفظه الماشي
لا اعتبارا من فيكون داخل في كل التعريف فيجب تقييد المسببة من الخاصة
العام فلا يكون فيها حقيقا ههنا لان في ان اعتبارا لا اعتبارا في كونه في
به المقتضيات المتخلفة بخلاف الاعتبار او لعل اشارة الى ما قيل عليه وهو ان يعلم
لائس العام لا يخلو هذا القدر يكون العرض العام فها من الخاصة ويجعل المصنف
وغيره قيدا ليكون شيئا من ذلك لا يخلو من بعضه الخاصة في خاصة النوع او لعل
اشارة الى ان الخاصة بوجنس مندرج تحت العرض العام فلا يخلو من التقييد وادراكه في
التعريف بما يجب ان يخرج عن ظاهر اللفظ ولا يخلو من وجوبه اي بتأنيده وهذا احدى معنى المقولة

ليس كسبب كذا كذا ، واما الحق الدواني في بعض علما له بعد ، وان لم يتضح
العكس ، انظر الى اننا اشكك في اشعارنا الجواب اورد على الحق الدواني
حيث قال فيجب ان الدوام لا يخرج عن الضرورة بالمعنى الذي هو المراد بالضرورة
عني اشعار العكس كما كان ناشئا من ذات وغيره لان دوام الحب لا يخرج
للدوام السبب الثاني الواجب الالائي فيشع ارتفاعا واما العكس كمن الضرورة بالمعنى الذي
انهم لا يكون متناه الذات فلا يجرى ههنا ما مر من ان اللزم هو الاخرى والمعارف
من هذا الكلام من المحتمل انه اريد من اللزم عدم العكس بالبنية الى الذات وبالذات
ما هو بخلافه فينتفع بالاشكال وقوله ان اللزم هو الاخرى على ما لم يثبت بعد وما قبله انما
كان المراد من اللزم للضرورة بالمعنى الاخر بل من ان لا يكون كذا خارج عن البنية
منحصر في القصين فينبغي ان ان نقول كذا خارج اضروري بالبنية الى ذات
الموضوع فلازم ولا افتراق والمعارف كان ضروريا بالبنية الى الغير فافهمي والا
فانك لم اجد دجما لعدم الاختصاص اذ اقل في الاصل فيحتاج الى ما يحكمه الحق الدواني
في تصحيح المعارف حيث قال لا يريد بالديم ما يدوم بعصبولها واما الموضوع
كالا حاض المستأثني لا يمكن بزياد من تفرق الاتصال وغيره وازال ما يدور مع
بقايا الموضوع لم يرد ذلك شيء جاز ان الموضوع كان في وقت ولكن متصفا بملك
العقد نعم بعصبولها لا يتحقق لا يمكن العكس كمن اللازم كما علم انه لا يمكن العكس كمن
شيء من الادات وبهذا يظهر الفرق وعلمنا ما في بعض الشرح من ان قول المتن
لا يجدي نفعا لان عطف الدوام لا يخرج عن الضرورة العاشرة وانما الذي لا يخرج ان
الطبيعي كالانسان كانه هناك كما هو متعذر تفصيله لا بأس علينا بالاجمال فنقول لا بد
في انك اكله الطبيعي عنى البنية المعروفة للكلية من حيث هي على معنى الكيفية ما هو كذا ليس عليه
في الخارج والشيخ الرئيس رسالة مشهورة في التلخيص على رجل عزيز الحاس كثر السن صاوتة

جلد سوم

الثانية اعني الكل الذي يكون تصور هو على تفصيل شئ آخر فان كل كلمة لا بد
الا بعد تصورته ولذا يعني الانسان سقوطه اولاً **وقوله** ان البين بالمعنى الاخص
فالخص العلماء كون هذا المعنى اخص غير انما كما لا يخفى اقول كونه اخص من كل اللفظ
وهو لا شك اصدق عليه البين بالمعنى الاخص صدق عليه البين بالمعنى العام اولاً
كلما انهم من تصور المعلوم تصور الاسم ثم من تصور المعلوم والاسم والشيء بينهما
جناهاً بالطريق الاولى لا ترى ان في المعنى البصر كما ان فيهم من مجرد تصور المعنى تصور البصر
فيلزم ان من تصور المعنى البصر لا يستلزم فيها التصور بل يلزم البصر على الطريق الاولى ولكن ليس على اصدق
عليه البين بالمعنى العام صدق عليه البين بالمعنى الاخص لا ترى ان زوجة لا رتبة له
بالمعنى الاخص كما قرره المحققون وكذا ليس له رتبة بالمعنى الاخص لا ترى ان لا يلزم من
الارتيقار تصور زوجة بالضرورة بل يمكن ان يقتل الارتيقار بغيره ولم تصور كونه زوجة
كما لا يخفى على العاقل وبما قد قلنا ان البين بالمعنى الاخص من اختصاص بالمعنى الشاغل
حاجته الى ما قال ذلك لخاصة نعم لو قيل انهم البين هو الذي يلزم تصور الاسم بمقتضى
المعلوم ويلزم من تصور جماع تصور النسبة التصور للمعلوم لخاصة هذا المعنى الاول
بالنسبة الى الثانية كاختصاص السداسي مع ما فيمن نظر اليه لا تصور النسبة والطريق
ليس شرطاً ان البين بالمعنى الاخص بالضرورة في انتقال الفصل اوله فصل البين هو الاول
الاول من صوردها في بيان ان الامران يكونان احداً الى دليل وجهاً الثاني كما يكون
احداً او آخره فليعلم ان تصور المعلوم يلزم ان يكون كل منهما عين وليس كذلك ولذا
قد ان غير البين يحتاج الى الوسيط معني الاول الثاني قول لا يخفى ان البين بالمعنى الاخص هو
الذي يكفي تصور الطرفين فيه ولا يحتاج الى امر آخر اصلاً سواء كان واسطاً او حاكماً او
تجربة وطارده بالوسطه لا يقرن بقولنا لا حاجة في ذلك كما لا يوجب عدم التماثل
الى الوسيط فخطه لا يكون غير البين يحتاج الى امر آخر من وسط او آخره او قدس قوله

مبدئية هذا وقد قلنا ان معنى قولهم ان الكلى موجود هو ان ذاتها واحدة متعاقرة
لكلى واحد من الكثرة المتعاقرة لها شركة فيها موجودة في الاحيان فقال ان يترك
من عقل الانسان ان يظن ان هذا موضع خلاف بين الحكماء وان تلك الملة لما
سمع من اقوم انهم يقولون ان الاشخاص متكررة في حقيقة واحدة ومعنى واحد موجود
عليه تحصل غرضهم في استعمال لفظ الواحد في هذا الموضع فنبهوا الى انه لا ينبغي ان يظن
ان الحقيقة الواحدة والمخية الكلى بصفة واحدة والكلى واقعة في الاحيان وهو ما قد
نعم المخية الواحد المشترك والكلى والعام وبغيره قد يوجد في الاحيان لكن لا بد من
الاعتبار في حقيقة الانسان مثلا حيث ان الانسان موجود في الاحيان متكررا في
الاشخاص نوعيته واشترك الكثرة في كل من حيث طبيعة واما في وجوده في العوالم
لاختصاصها في موطن يلق بها كحوت في دوا النهر في الخارج وقيل في النخيل في سائر
البحر ايضا فذلك وما حصل ان الطبيعة الكلى بصفة الكلى ليست موجودة في الخارج بل
وعاود مع هذا الوصف هو الذي حفظه فلا تخرج فيه وانما الزيادة في ان الطبيعة الكلى
وحقيقة لا يترك الكلى بل من حيث طبيعة واما في وجوده في الخارج ليعين وجود
افراده ام لا بل الموجود هو الافراد والهيئة الكلى مشتركة فيها فاعلم ان يكون الوجود
واحدا والموجودات ثمانية وكل التي يكون الوجود واحدا والموجود ايضا واحدا
متقاة لا دليل له اذا وجد زيد مثلا وهو في دوا الحيوان فاعلم ان زيد موجود
فكذا الحيوان فاعلم ان لا تطلق لان المراد بالهيئة الكلى الشيء هو وكيف يكون الشيء موجودا
لكن بما في الشيء هو موجود وليس المراد ان يكون الكلى الطبيعي موجودا لكونه جزوا من
الاشخاص الموجودة انه موجود بوجوده على حدة وراء وجود الشخص ذاته برفعا حتى لا
لا يسلو والقوة للحجم ولا كان الحيوان شخصا آخر كشفا بالاعراض الخارجية كما هو
شأن الموجودات الخارجية غير ان الشخص من الحيوان وهو لا ضرورة ان ليس له الخارج

اکیونان

انتم اجماعا في موضع واحد حتى فلا يميزه اجماع الصديق في الامور الكلية لاجتماع
اخصص الواردة عليها الامور المتضادة واما عناية ما مع المقام من تعقيد المرام فتعقيد
مقام اخر يظن منه **ولو** فاعلم ان شارة الى ما ذكرنا ان المقام ان لا تضاد بالامور
المتضادة انما يقع في الواحد الشخصي لا الوحدة الكلية **ولو** فاعلم على الشيخ مخبر
التعريف المبين انه لا يحكم على الشيء قال المولى الاول انه فان قلت التعريف تصور
فلا يكون في فعل ولا يقع تعريف المعلوم بما يحكم عليه قلت المقصود بالذات من التعريف
ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمول بل جميع الانصاف المعلوم في جوابه هو وانما
المقصود منها التصور ضروري انهما من الماهيات التصورية مع انها على الماهيات
في اجوابها لا هو الصحيح فاعلم ان العلم بالواقع عرفا المعلوم بما يستلزم تصور
الشيء فاورد عليه بانه يتفحص بالوارد المفصلة لتصور الماهيات مع انها ليست
معلومات واجب فاعلم ان الماهيات المستلزمة المذكورة التعريف ما يكون بطريق
النظر وفهم الماهيات من اللوازم بدستقل بدخل في التعريف واما بالاسم ان
سفال من الماهيات المعرفة بطريق النظر بطريق الضرورة وانما الذي بطريق النظر
هو حصول مادة الماهيات بحركة الاولى وصورة بالحركة الثانية فاذا تم الماهيات
مادة وصورة حصل التعريف بالضرورة من غير ان يتروكها كما كان في الشكل
ان يدعى لا تسامح وان اردت بالاسم بطريق النظري يكون النظر طريقة في
تحصيل الماهيات المتضمن للماهيات كالمحصل بالنظر لوازنها والحاصل ان التعريف
المتضمن للماهيات لا يلزم بالاجماع عندنا بعض هذه الماهيات الى اخرى ولا يرد عليه لان
اللوازم من جنسها في اللوازم لا تسامح في الماهيات المتضمن للماهيات لا يلزم على
اول الامر **ولو** اما انكم لا توجبونها في جماعها والحاصل ان الماهيات
اعترفت الماهيات ان يكون غير تصور الماهيات اما كانه لا يوجد بها من جماعها

21

三

100

في بعض محاشي **أهل** أن التعريف بالقول والقصد وانما هو وحدهما لا تركيب شيئا
واجب باننا في مركب من الذات والمبدأ وفي المركب أيضا له على التغيير شيئا
يخفى عدم ورود اصل البحث على المقدم حيث يعقبه التعريف بالتركيب بل لا يقبل
الا ان التعريف بمجرد على المفردة فادة فتصوره بسيط ما كان **ومركبا قوله** على التعريف
صحي اللفظ من حيث اعلم ان الشيخ قال في اقواله البينات لتمامها بمد
العبارة ثبتت تعريف على اخطار ذلك المعنى بالال من حيث انه المراد في المقام
اذ ثارت في الكلام فاول علم انه وقع التراجع الى التعريف اللفظي من
المطالبة بالتدقيق ليكون الغرض من التعريف بان لفظه كذا موضوع للمعنى فلا بد
او من المطالبة بالتدقيق ليكون المخطا خطا بالمعنى بالال واحضاره لا حصوله في
حصوله بدون وقد اوردوا القائلون بان قد على القائلين باننا قد يكون المخطا
بالال با حاضره ومع ذلك كما يجب الى التعريف اللفظي وهو لا يظهر ان المقصود
من ليس الاخطار والاحضار والال لم يحدد في اصل الشيخ اخطار والمذهب الثاني
كما هو الظاهر في اخطار ذلك المعنى بالال وهو الظاهر لان التعريف ايضا انما
ان عند سماعنا قول القائل قلت بحضرة اذا لم يكن الضمير معلوما لنا ونسبته
ليس غرضا حصول التعريف بان هذه اللفظة موضوعها اي شي بل غرضا ان نعلم
من الشيء الذي قبله اي شيء كما حكم به الوجوه وانكاره مكابرة وانما التعريف
المذكور غرض لغوي يحدد من صفة اللغة ولعل الشيخ اذا دفع ما اوردوا عليه بقوله
من حيث انه هو المراد وحاصل الدفع ان الغرض ليس مجرد الاخطار بالال حتى يتي
ان في الصورة المفروضة لم يتم حصولها من اخطار بالال من حيث انه المراد في
المقام ولا شك ان قبل التعريف ليس اخطاره بالال بهذه المحنة بل الاخطار
بالال فقط وبهذا النفع اليراد ووجه المراد اذا عرفت هذا التعريف الصحيح

احمد

2

علمت ان الحق مع المصنف حيث ذهب الى ان المطالب التصوري لا يثبت من المطالب
 التصديقي كما ذهب اليه الحق الشريف وقال المولى الدواني ان كان الغرض
 حال اللفظ والموضوع لذلك المعنى كان يجب ان يضاف خارجا عن المطالب التصوري
 واما اذا كان الغرض تصوير معنى اللفظ فذلك من المطالب التصوري كما اذا قلنا
 الغرض تصوير معنى اللفظ مع من الغرض معناه فاما لا يستلزم تصوير
 فذلك من المطالب التصوري ثم حق ان التعريف اللفظي داخل في مطلب ما لا يثبت
 المقدمه على جميع المطالب لان ما يفهم معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فصل
 سائر الاخصه ثم قال والتفصيل ان التصورات حركات لا يتصور في المذكر كقول
 محرونة على اللفظ الموضوع بازائها فان جعل ذلك ابتداء فلا يتصور طلبه كما اذا
 التقي لفظ موضوع بازاءه معنى بالنسبة الى العالم بالوضع وفهم معناه وهذا لا يتصور
 في سلسله المطالب لعدم الطلب وان حصل بعد الفاه لفظ لم يعرف معناه فاما
 بتصوير الطلب كما اذا قيل اكله فحق في اكله فاما لا يتصور تصويره فاما لا يتصور
 لفظي والغرض من احضار صورة محرونة وهو بمنزلة التصور ابتداء الا انه من حيث
 انه متصور لفظ لم يفهم معناه فصوره فليس عند مطلب ما ولا علة ان يتصور صورة
 غير حاصل في امره وتوفير حركات معناه وانما يتصور كلفه وذلك بالمتكامل
 فالتعريف اللفظي داخل في المطالب التصوري لما ذكرنا لانه لا يثبت بعض الافاضل
 المعاصر من ان يتصور الموضوع من حيث معنى هذا اللفظ وهذا التصور لم يكن
 لم يكن حاصل وذلك لان ليس الغرض من التعريف اللفظي تصوير المعنى بهذا الوجه
 الغرض من تصويره بل انما كثر في مثال اكله فان لم يتصور فليس المعنى التصور
 من حيث انه موضوع لهذا اللفظ او غرضه تصويره هذا التصديق المتوقف على تصور
 ذلك الطرف ولا يتعلق بغير تصويره بهذه المجتبه اعني كونه معنى باللفظ وذلك ظاهر

لا بد

١٠

لا بد كره المصنف واما التصديق بان هذا اللفظ موضوع لاي معنى كما هو شأن التوقي
 خارج عن المطالب التصوري بل هو كقول الحق كذا معنى كذا معنى فاما لا يثبت
 تحقيق المعنى ولكن بعد فشي لا لا التحقيق الذي افاده في كون التعريف اللفظي
 من المطالب التصوري لا يعطى بل يثبت ان الغرض من تصويره معنى محرونة واحضار
 صورة محرونة لكنه لا يذكر لفظ لا يفهم معناه فليس عند مطلب فان اردت ان
 الكلام ان المراد منه تصوير صورة محرونة من حيث هي كما يفهم من قوله بل الغرض
 تصويره بل انه يريد عليه ما ذكرنا في اقل الكلام انه يلزم على هذا التصدير حاصل لا كلف
 الصورة قد كانت حاصلة قبل الطلب وان اردت ان المراد منه تصوير صورة محرونة
 من حيث انه المراد من هذا اللفظ فلا يراد علة الا براه والمذكور كلفه كلام بعض الانا
 المعاصر من فائده عليه لم يقع موقعه وحاصل ان كلام بعض الافاضل المذكور كلام
 يستلزم من كلام الشيخ الذي ذكرناه اوله وعرضه دفع الابرار الذي قلنا انما
 لزوم تحصيل حاصل الحق انه لا بد من دفعه وما اوردوه عليه المدقق كما لا يتصور
 قال المحقق حيث قال ان يعين معنى اللفظ من بين المعاني المحرونة في الخطاب فلا يلزم
 تحصيل حاصل حيث اشار الى دفع الابرار وبان المراد من قول المعنى ايضا حيث
 قال فيقول لفظ اشعار على ذلك فانه من غير ان لا يقدم قوله فافهم
 لعل اشارة الى ما اوردناه من التبيين على ان حيث يكون من المطالب التصوري لا
 التصديق والعلامة اشارة الى انما لم يكن فيه تحصيل محمول من معلوم كما في المعرفة
 فلا يكون التعريف اللفظي فيها حقيقيا بل هو تعريف لفظ بلفظ اعرف منه والمعرفة
 هو ما بعد تصور المعرفة والعلامة اشارة الى عدم لزوم تصوير حاصل اذا كان المراد من
 اللفظ من المعاني المحرونة في الخطاب فان هذا التعيين لم يكن حاصل لكل وجه
 قوله فيحصل التصديق والصدق بل المولى الدواني نشأ ذلك اشتغال على التبيين

وذكر

الخبرية التي هي الحكاية عن امر واقع فان شأن الحكاية ان تصف بالمطابقة وعدمها
 بخلاف النسبة الانشائية والتصورات فانها ليست حكاية عن امر واقع فلا يجري فيها هذا
 والكذب بطريق ذلك ان النقاش اذا تصدى بنقش صورة على انها حكاية عن زيد يري
 عليه الاغراض لعدم المطابقة واما اذا تصدى بنقش من غير ارقام انه نقش الشيء
 الفلاني فلا يجري عليه التحقق اصل فان كل نقش فهو عند ذاته نقش وعلما فليس
 هذا التصديق ان قول القائل كذا في هذا صادق مثلا اشارة الى نفس هذا الكلام ليس حرا
 وان كان في صورة اخرى لا يشاء الحكاية التي يقتضي مغايرة بين الحكاية والحكي غيبي
 ان يتصديق نقاشا ان يفتش صورة على انها حكاية عن نفسها فانه مع اعتبار ان
 لا لا يثبت فيها لا يجري فيها التحقق اشي وهذا حاصل ما افاده السيد الحق في حاشية على
 في الفرق بين النسبة الخبرية والنسبة التصديقية حيث اخبر الاقدار الصدق والكذب بخلاف
 الثاني من النسبة الخبرية بخلاف فاضل لما كانت ذاتها والى على نسبة خارجية
 فيها احوال المطابقة وعدمها بخلاف النسبة التصديقية فاما لا يثبت فاضل فانها لا يثبت
 فيها بل يثبت على النسبة خبرية فلا يجري فيها الاحوال المذكور فاما نقض النسبة التصديقية
 نسبتا خارجا بغيري فيها الاحوال المذكور واسطهها فلهذا ان النسبة خبرية فاما لا يثبت
 والكذب دون النسبة التصديقية وبهذا طرفا والنسبة لبعض من الفضلاء انه لا يثبت
 بينهما في الاحوال المذكور فكما يجري احوال الصدق والكذب في النسبة خبرية بغيري
 النسبة التصديقية ايضا واعلم بهذا فاعلم ان المعنى في المطول قد صول بغيري
 هذا القول وبين وجه الفرق بينهما بوجه اخر اذ هو ان قد صول ان لا يوصف بغير
 العلم بها اخبارا ولا اخبارا بعد العلم بها اوصاف فالنسبة التصديقية بحسب كون
 معلومة للماطاب بخلاف النسبة خبرية ولذا يجري احوال المذكور في خبرية دونها
 واراد عليه السيد الحق في حاشية على بان المراد من قول ان خبرا بخبر الصدق هو

الماطاب

انه يجعلها من حيث ذاتها مع قطع النظر عن عوارضها فاذا قلنا ان النسبة التصديقية
 الخبرية الاحوال المذكور كما ان المعنى لا يجري فيها الاحوال ايضا من حيث ذاتها
 مع قطع النظر عن الامور الخارجية ولا شك ان معلومة الماطاب امر خارج عن ذات
 النسبة التصديقية فلا يكون سائفا لاهلها الاحوال الى ذاتها وعندي في نظرنا انهم قد
 فردوا ان المعرفة حقيقة انه لا يعرفها بغير فعله فلو لم يتطابق في حقيقة المعرفة
 والمعرفة ما حوذة في حقيقة النسبة التصديقية فان النسبة التصديقية معرفة اي معلومة
 وعلى هذا فلا تسلم ان معلومة الماطاب من عوارضها بل نقول انما من ذاتها تباين
 من حيث ذاتها يجب ان يكون معلومة الماطاب فلا يكون من حيث ذاتها قابلا
 المذكور بخلاف النسبة الخبرية وبعدا لتعلق هذا الامر وراية مذكورة في حاشية
 الفاضل حجة في جوابه الى الفيلسوف تعرض لافها واشياءها فانه دقيق قوله
 المعنى لا يتوقف على فهمه اشارة الجواب اورد على هذا التعريف من انه دوري
 لان الصدق مطابق الخبر الواقع والكذب عدم مطابقة فلو عرف الخبر بغيرها
 لم الدور واجب عنه بوجه شتى منها ما قال الحق من ان لا تسلم ان الصدق مطابق
 الخبر الواقع بل هو مجرد المطابقة الواقع لا اخذ خبره تعرفه فلا دور ومنها ما ذكرنا
 في المطول من ان خبر المعرفة هو الكلام والخبر المعروف بما هو بمعنى الاخبار اعني المعنى
 فان قولنا الصدق هو ما يخبر عن الشيء على ما هو بمعنى الاخبار عنه فلا دور ومنها ما ذكرنا
 ايضا من ان الصدق المعروف هو صدق الحكم والصدق المعروف هو صدق الكلام
 فلا دور ومنها ما فكر الدواني من ان الصدق يدعي فلا يتجلى الى ان يعرف الخبر
 ومنها ما افاده من ان خبر بغيري والتعريف للشيء احضاره من بين الخبرات فلا
 دور واما صدد خبر الدور في التعريف اللفظي وهذا قريب مما افاده الحق في حاشية
 في شرحه للاشارات بل لا يبعد ان يفهم من بعض عبارات الشيخ في الاول من الاشارات

واذا لم يقيد صدقة بصفة في الجمل وكذب بمقابلها اذا قلت اضرب اليوم او قايما
 فلا بد في صدقة من تحقق ضرب كايه وتحقق ذلك الغرض فان لم تضرب او ضربته في
 غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان كاذبا وبجملته انشاء القيد بوجوب انشاء
 المقيد من حيث هو مفيد في كذب الجمل الذي يدل عليه كيف لا وتلك اضربه يوم الجمعة
 او قايما مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم
 الجمعة او مقارنا حال القيام ولو فرض انشاء القيام مثلا لم يكن الضرب المقارن
 موجودا فيبقى بدول الجمل فيكون كاذبا سواء وجد منك ضرب في غير ذلك الوقت
 لم يوجد او عرفت هذا فعقول اذا قلت ان ضربني زيد ضربته فلان معناه في وقت
 ضربه اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض انشاء القيد
 اعني وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الجمل الدال على وقوعه كاذبا
 سواء وجد منك في غير ذلك الوقت ولم يوجد ذلك بطل قطعا لانه اذا لم تضرب
 ولم تضربه وكنت بحيث اذا ضربك ضربه عدك كاذبا هذا صادقا عوفا ولغة فظن انكم
 الاخباري متعلق بالرباط احد الطرفين بالآخر لا بالنسبة بين الجاه والاجزاء وما ذهب
 اليه الميزانيون لا يخلو لفظ كلام اهل العربية كيف وهم بعد ديان معنومات القضاة
 المستعمل في العلم والعرف وقد صرح المحققون بان كل الجازات تدل على سببية
 الا قد سميت تارة في وشارة الى ان المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء
 ثم كلام السكاك في اوقافا اختاره لشم وبذلك اعرفه الى اهل العربية باسمهم كذا كلام
 طاهر يري ربما دعاه اليه بما رتبته من جعل الشروط قودا للسند ضيفا للكلام وتعليل
 لانتشار اشغال اردنا ابراه فاسمعت كلام نيران الفاضل فاستمع لما قيل عليك
 من كلام الفاضل الدواني ليست زبدة ما قبل في هذا المقام فاقول قال المولى الذي
 وقيل ان كون الحكم بالارتباط هو الحق للقطع بصديق الشرط مع كذب الثاني في الواقع

دكان

119

ولو كان الجمل هو التالى لم يتصور صدقها مع كذب شرطه بل يستلزم انشاء المطلق انشاء
 المقيد واول القيد بالشرط فيدان ثبوت التالى على تقدير المقدم ولا يلزم انشاء
 ثبوت التالى بحسب نفس الامر انشاء في القيد بشرطه انك اذا قلت زيد قائم في
 طين لم يكذب بانشاء قيام زيد في الواقع بل بانشاءه في تلك فقط وما ذكرتم من
 استلزام انشاء المطلق انشاء المقيد سلم لكن لان ان المطلق هو ما مشتمل على الواقع
 بل المشتمل في الواقع هو قيام زيد في نفس الامر وليس ذلك مطلعا بالنسبة الى
 قيام زيد ما نحن بحسب يمكن بقيد بعض الامر والحق او غيرهما وذلك شخص في الواقع
 فيمن تحقق المقيد فيه اعني قيام زيد في تلك فان قيامه في تلك شخص في الواقع
 فيحقق قيامه مستطرد ضمنه شي واقول لا يخفى ان فرض صاحب القيل اعني السيد
 الشريف كما ظهر ما تعلناه من كلامه من جعل القيد كذا مع كونه كذا كما اذا قلنا
 زيد قائم في الدار فانه ليس معناه انه على تقدير كونه في الدار كان قائما بل معناه
 انه قائم وقايمة في الدار جعل معنى التعليق انه على تقدير كونه في الدار كان قائما
 لجعل الفرق بين القيد والتعليق وبينه الاختلاف وعلى هذا لا شك في
 انه لو لم يصدق التعليق كما هو مذهب اهل الميزان بل قصد القيد كما هو مذهب
 اهل العربية وكان الجمل هو التالى لم يتصور صدق الشرطية مع كذب التالى لان انشاء
 المطلق اعني قيام زيد يستلزم انشاء المقيد اعني قيام زيد في الدار بالبدنية
 فعلم انه لا يمكن قصد القيد بهذا المعنى بل بحسب حله على معنى التعليق فلا يكون مع
 فرق بين اهل العربية والمنطقيين بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط فلا يخفى انه بعد ما نحن
 من معنى قيد التالى بالشرطية لا بغير معنى التعليق الذي هو عين مذهب المنطقيين
 فظهر لك لزوم الفكار الذي ذكره السيد الشريف باو في ما نحن فيه من القيد
 على معنى التعليق المذكور فارتفع اختلاف من الدين وبما ذكرنا ظهر في كلام المدق



الدواني حيث اراد ما ذكره مستدع انه بعد معنى القيد بان المراد بالمقيد
 ثبوت التالى على تقدير المقدم وهل هذا الا معنى التعليق الذي يقول اهل الميزان
 فيلزم على تقريره رجوع مذهب العربية الى مذهب الميزان قبل هذا الامر الى اهل
 الشريف فظهر كذا على غير ما رآه ووقع في ارا فلا يخفى ما فيه من الفكار والافتقار
 ان كلام السيد في هذا المقام لا يخفى عن قدر وصفه كما لا يخفى على من جازت التعصب
 والمرء ولكن بقي هناك شبهة في الإشارة اليه فاقول واعلم انه على تقدير
 خلاف بين اهل العربية والميزان فاما اهل العربية فلما كان الجمل عند مذهب
 والشرط قيدا لم يمتز له حال والظرف يكون الحكم عندهم من خواص الاسم فالحكموا
 عليه عندهم اسم موله كان في الجملة او في الشرطية واما اهل الميزان فلما كان الجمل
 عندهم مجموع الشرط والجزاء والحكم انما وقع في الارتباط الواقع بينهما فيكون الحكم عليه
 عندهم الشرط والحكم بالجزاء فاستصعب الامر عليهم بان كيف يقع الحكم على المقد
 مع انه ليس اسما والحكم عليهم من خواص الاسم فاجاب المولى الدواني باننا لا نسلم
 انهم من خواصه وان سلم ذلك ففي الموضوع والموضوع لا مطلقا ويمكن ان
 ان هذا المعنى غير موجه بل انما من خواص الاسم فالحق في جواب ان في التالى
 ان الحكم عليه في الشرطية هو نفس الشرط بل يمتزونه وصنونه اسم فان الحكم عليه
 في قولنا ان كانت الشمس طالعت طلوع الشمس المعنى ان طلوع الشمس يستلزم

يستلزم وجود النهار فلو كان المقام وقوع الفكرة
 حقيقة القيد وصفه قولنا ان الكلام الفاضل
 المستعمل في القيد فلو كان المقام وقوع الفكرة
 وقد عرفت بان لا يلزم من كون الشرطية
 في قولنا ان كانت الشمس طالعت طلوع الشمس المعنى ان طلوع الشمس يستلزم
 وجود النهار فلو كان المقام وقوع الفكرة

